



تونس في : 2.2 2018

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إلى

السيدات والسادة رؤساء الجامعات

السيد المدير العام للدراسات التكنولوجية

السيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث

السيدات والسادة مديري مؤسسات التعليم العالي الخاص

الموضوع : تجديد اللجان الوطنية القطاعية لنظام أمد.

المصاحب :

- ملحق عدد 1: جدول حصص كل جامعة من الأعضاء في كل لجنة وطنية قطاعية لنظام "أمد".

- ملحق عدد 2: جذاذة ترشح لعضوية لجنة وطنية قطاعية لنظام "أمد".

تبعاً لصدور الأمر الحكومي عدد 1196 لسنة 2017 مؤرخ في 7 نوفمبر 2017 والمتعلق بضبط قائمة اللجان الوطنية القطاعية لنظام أمد وتحديد اختصاصاتها ومهامها وتركيباتها وكيفية تأجير أعضائها، تعتزم الوزارة تجديد تركيبة هذه اللجان المكلفة بتقييم عروض التكوين المقترحة من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث بهدف التأهيل، وإعداد برامج التكوين في مختلف الإجازات وشهادات الماجستير والدكتوراه المندرجة في نظام "أمد"، واقتراح كل ما من شأنه تطوير منظومة التكوين الجامعي.

ويجدر التذكير بأن الأمر المعني قد نص على أن تتكون كل لجنة وطنية قطاعية من خمسة عشر (15) عضواً، غير أنه يمكن الترفيع في هذا العدد أو التخفيض فيه مراعاة لخصوصية بعض المواد ومجالات التكوين التي يتم تحديدها بمقرر من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

كما أكد على أن تتكون كل لجنة وطنية قطاعية من المدرسين الجامعيين الأكثر كفاءة وخبرة وإشعاعاً علمياً في المادة أو المواد المعنية. وتعطى الأولوية لأساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلابون

أو لحاملي الرتب المعادلة. كما يمكن أن تضم الأساتذة المساعدين والمساعدين أو حاملي الرتب المعادلة في المواد التي لا يتوفر فيها العدد الكافي من أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين. يسند إلى كل جامعة عدد من المقاعد في كل لجنة وطنية قطاعية يتناسب مع عدد أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين أو ما يعادلها من الرتب والمنتمين للجامعة المعنية. يضبط مجلس الجامعة الأعضاء الجامعيين لكل لجنة وطنية قطاعية في حدود الحصص المذكورة وبعد التشاور مع المجالس العلمية لمؤسسات التعليم العالي والبحث الراجعة بالنظر للجامعة المعنية. ويكون الاختيار بالمفاضلة بين المترشحين على أساس الكفاءة والخبرة.

وتنفيذا لهذه المقتضيات، وعملا على تمكين الوزارة من تجديد تركيبة اللجان المعنية لتشريع في أعمالها في مستهل شهر أبريل 2018، يرجى الحرص على فتح باب الترشيحات لعضوية اللجان المعنية وتعميمه بمختلف الوسائل لإعلام المدرسين الجامعيين باعتماد **جذادة ترشح** المرفقة بالملحق عدد 2. كما يرجى السهر على جدية اختيار المترشحين ونزاهة عملية الانتقاء وشفافيتها وذلك من خلال اعتماد التمشي الموالي:

1. حدّد عدد أعضاء كل لجنة وطنية قطاعية، وأسند لكل جامعة عدد من المقاعد في كل منها يتناسب مع عدد المدرسين الباحثين من صنف "أ" والمنتمين للجامعة المعنية، وذلك انطلاقا من المعطيات الإحصائية المتعلقة بإطار التدريس المتوفرة بمصالح الوزارة على النحو المفصل في الملحق عدد 1 المرفق بهذا.
2. تتخذ الإجراءات الخصوصية المنصوص عليها بالملحق المذكور بالنسبة إلى الاختصاصات التي لا يتوفر بها العدد الكافي من المدرسين صنف "أ" والرتب المعادلة وكذلك اللجان المعنية بعروض التكوين في المؤسسات الخاضعة للإشراف المزدوج.
3. تنشر كل جامعة بلاغا يفتح بمقتضاه باب الترشح أمام المدرسين الجامعيين الراغبين في عضوية إحدى اللجان الوطنية القطاعية المذكورة وتدعوهم إلى تقديم ملفات ترشحهم من خلال تعميم الجذادة المصاحبة والموجودة على الموقع <http://www.uni-renov.rnu.tn> وعلى موقع الجامعة المعنية في أجل أقصاه يوم **07 مارس 2018**.
4. تتولى كل جامعة تجميع الترشيحات حسب اختصاص اللجان، وتحدث لجنة لفرزها بمقرر من رئيس الجامعة للغرض.
5. تعتمد المعايير التالية لإجراء عملية اختيار الأعضاء المرشحين عن كل جامعة (انظر الملحق عدد 2):

- الصنف ("أ" أو "ب" أو الرتب المعادلة) والأقدمية فيه،
- الأنشطة في إطار نظام "أمد"،
- المهام والخطط الوظيفية المؤمنة،

- الاهتمامات والخبرة في التكوين والبحث
 - الأنشطة الجمعياتية وغيرها من الخبرات الإضافية.
6. يؤخذ بعين الاعتبار في تركيبة اللجنة وفي ترشيحات الجامعات مبدأ التوازن بين الاختصاصات الفرعية داخل اللجنة الواحدة.
7. تحيل كل جامعة إلى الإدارة العامة للتجديد الجامعي في أجل أقصاه يوم **14 مارس 2018** الوثائق التالية في صيغة ورقية وأخرى رقمية :
- محضر جلسة انتقاء الأعضاء المقترحين.
 - قائمة الأعضاء المقترحين موزعين حسب اختصاص اللجان الوطنية القطاعية وفي حدود الحصة المخصصة لكل جامعة.
 - نسخ من جذاذات الترشيح للأعضاء المقترحين ومن سيرهم الذاتية.
- هذا وستعرض القوائم المكتملة لأعضاء اللجان القطاعية لنظام أمد على مداوات مجلس الجامعات، على أن يتم تعيينهم حسب الاختصاصات بمقرر من وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية، يرجى السهر على تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل العناية والحرص.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

ملحق عدد 2 : جذاذة ترشح لعضوية لجنة وطنية قطاعية في "أمد"
2021-2018

اللجنة الوطنية القطاعية المعنية بالترشح (1)		
.....		
معطيات للتعريف بالمرشح		
.....	الإسم واللقب	
.....	المعرف الوحيد	
.....	الهاتف	
.....	البريد الإلكتروني	
.....	الجامعة	
.....	المؤسسة	
.....	الاختصاص	
.....	الاختصاص الفرعي	
مؤهلات المترشح		
.....	15 10 5	الرتبة : أستاذ تعليم عال - أستاذ محاضر - أستاذ مساعد والرتب المعادلة)
.....	نقطة لكل سنة أقدمية إبتداء من رتبة أستاذ محاضر مع سقف بـ 10 نقاط	الأقدمية في الرتبة (من تاريخ قرار التعيين)

.....	10	الخطة الوظيفية الحالية الخطط الوظيفية المؤمنة سابقا
.....	5	الأنشطة البيداغوجية والخبرة في بناء البرامج في إطار نظام "أمد" (عضو أو منسق أو مقرر لجنة)
.....	5	الاهتمامات والخبرة في التكوين والبحث (الأنشطة العلمية في مادة الإختصاص)
.....	5	الأنشطة الجمعياتية وغيرها من الخبرات الإضافية (2)
	50	المجموع

- (1) تُحدّد اللجنة المعنية انطلاقا من القائمة أعلاه.
(2) وصف موجز

- 1- يضاف ممثل واحد من الأساتذة المساعدين عن كل جامعة كانت حصتها صفر من أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين في كل لجنة ضمنا لتمثيليتها (وتقترحه الجامعة المعنية طبقا لإجراءات الانتقاء نفسها)
- 2- تضبط تركيبة لجنة الصحة والتكنولوجيا الطبية بالشراسة مع وزارة الصحة (ممثلين عن وزارة الصحة و ممثلين عن معاهد التمريض و مدارس الصحة).
- 3- تضبط تركيبة لجنة الدراسات الطبية بالتنسيق مع وزارة الصحة (ممثلين عن وزارة الصحة و ممثلين عن الكليات)
- 4- تضبط تركيبة لجنة الفلاحة بالتنسيق مع IRESA على أساس (ممثل عن هيئة التعليم والبحث العلمي الفلاحي + ممثل عن كل اختصاص وعن كل مدرسة أو معهد تعليم عال فلاحي)
- 5- تضبط تركيبة لجنة الرياضة بالتنسيق مع وزارة الرياضة
- 6- تتكون لجنة التكوين التطبيقي والبناء المشترك أساسا من الخبراء في منهجية البناء المشترك و ممثلين عن اللجان القطاعية في مختلف الإختصاصات.

التوصيات

- 1- في صورة عدم توفر ترشحات في اختصاص معين، يتولى رئيس الجامعة تعيين عضو أو أكثر حسب حصة الجامعة المعنية.
- 2- في صورة تساوي النقاط بين مترشحين يقع اختيار المترشح طبقا للسلطة التقديرية للجامعة المعنية.
- 3- يقترح أن تضم لجنة العلوم الدينية 12 عضوا باعتبار: 10 أعضاء من صنف "أ" من جامعة الزيتونة مع إثرائها ب2 أساتذة من اختصاص الآداب والحضارة العربية والعلوم الإنسانية من باقي الجامعات.

